الملحق ح: بيانات الأقلية المعارضة

عند تقديم مسودة التقرير الثانية، وافقت مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة على تضمين بيانات الأقلية المعارضة بالنسبة لمن اعترضوا على مجموعة التوصيات الكاملة في الوثيقة.[1] ولكي يتم نشر بيانات الأقلية المعارضة في نفس الوقت كجزء من مسود التقرير الثانية، فقد وجب الحصول عليها بحلول الساعة 12:00 بالتوقيت العالمي المنسق يوم 1 أغسطس 2015. وقد تم الحصول على ثلاثة بيانات للأقلية المعارضة بحلول الموعد النهائي وتم تضمينها فيما يلي بالترتيب الذي وردت به.

وأي من بيانات الأقلية المعارضة التي يتم الحصول عليها بعد الموعد النهائي يتم نشرها في مساحة ويكي الخاصة بمجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة على: https://community.icann.org/x/6oxCAw.

إيبرهارد ليز - عضو مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة (بتعيين من منظمة ccNSO)

السادة الرؤساء المشاركون

أنا العضو المنتدب في مركز ناميبيا لمعلومات الشبكات Namibian Network Information Center (Pty) Ltd, ومدير نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ("ccTLD") لـ .NA وأعلم طوال 24 عامًا بلا انقطاع وأتمتع بالخبرة المقابلة لذلك. لقد تم تعييني بمعرفة منظمة دعم أسماء رموز البلدان ("ccNSO") التابعة لـ ICANN عضوًا في مجموعة عمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN ("مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة").

لقد اضطررت في السابق (2015-06-03) للتعليق على ما يسمى "مسودة التوصيات" من مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة[2] بعد نشرها، وقد منعني الرؤساء المشاركون من تقديم وجهات نظر الأقلية المعارضة الخاصة بي بحيث تتم إضافتها إلى "التقرير" والذي أرى أنه يتعارض مع الميثاق الخاص بها.[3]

تقدم مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة مقترحًا والذي يجب أن يركز من حيث الميثاق الخاص بها على ما يلي

> [...] على الآليات التي تعزز من مساءلة ICANN التي يجب أن تكون سارية ومفعلة أو هناك التزام بها في حدود الإطار الزمني لعملية نقل إشراف IANA.

وهي لا تقوم بذلك.

أنا لا أتفق مع ذلك، وأعترض رسميًا على المقترح للأسباب التالية:

[استئناف]

1. المقترح مندفع (بسبب الموعد النهائي الاعتباطي والمفروض ذاتيًا وغير الواقعي)، ومعقد للغاية، ومن الصعب فهمه حتى للأعضاء والمشاركين في مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة أنفسهم، وأرى أنه لا يضيف سوى طبقات إضافية دون تحقيق المزيد، إن كان هناك أي شيء:

   أ. أشار أحد الأعضاء في مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة في بريد إلكتروني كاشف على القائمة البريدية في 2015:/07/30[4]

---

[1] وكبديل لبيانات الأقلية المعارضة، تم اقترح خيار توفير رأي معارض إلى الأسئلة الفردية. وقد تم تضمين الآراء المعارضة في نص التقرير وهي متوفرة لمن لا يريدون أن يُفهم اعتراضهم على جانب فردي من التقرير على أنه اعتراض على كامل الأسلوب المقترح في مسودة التقرير الثاني.

[2] http://forum.icann.org/lists/comments-ccwg-accountability-draft-proposal-04may15/msg00020.html

[3] https://community.icann.org/display/acctcrosscomm/Charter

[4] http://mm.icann.org/pipermail/accountability-cross-community/2015-July/004650.html

أعتقد أن من المهم أيضًا الإشارة إلى أن المقترح الذي يجري مناقشته في الوقت الحالي لا يغير شيئًا في العمليات اليومية أو الشهرية أو حتى السنوية لـ ICANN وهياكل مشاركة المجتمع الخاصة بها. وفي الحالات النادرة للغاية فقط سوف يتم استخدام وتطبيق النموذج المقترح لتمكين المجتمع ذو العضو الوحيد. [...][5]

في حين أن النموذج المتوقع يقر عمليات فحص هامة وتوازنات بالإضافة إلى صلاحية مشتركة عبر آلية لتمكين المجتمع، من خلال مسار للتصعيد لإنفاذها، فإنه لا يغير من ICANN في شيء من الناحية الهيكلية.

ب. وفي بيان السياسة حول إدارة أسماء وعناوين الإنترنت[6] تم تقديم متطلبات القواعد الإجرائية بالفعل في 1998:

لقد تصورت الورقة الخضراء المؤسسة الجديدة باعتبار أنها تعمل وفقًا لمبادئ تشبه المبادئ الخاصة بهيئة وضع المعايير. وبموجب هذا النموذج، فإن متطلبات القواعد الإجرائية وغيرها من الإجراءات المناسبة التي تضمن تحقيق الشفافية والإنصاف والتشغيل العادل في وضع السياسات أو الممارسات سوف تكون بحاجة إلى تضمينها في مستندات التأسيس الخاصة بالمؤسسة الجديدة.

وفي رأيي، فإن فشل ICANN في ضمان القواعد الإجرائية كان هو الاتجاه السائد وليس الاستثناء.

ج. بافتراض هيئة مستقلة للمراجعة تحتوي على قضاة بارزين على حق في إقرار:[7]

93. [...] ترى الهيئة بإجماع الآراء أن بعض الإجراءات والإغفال من جانب مجلس إدارة ICANN (وفقًا لما هو محدد أدناه) وفيما يخص طلب أمانة DCA المتعلق بنطاق gTLD باسم .AFRICA لم تكن متسقة مع النظام الأساسي واللائحة الداخلية لـ ICANN.

ومما يؤسف له أن من الواضح بأن المقترح لم يؤد إلى منع تلك الإجراءات أو الإغفال.

2. لدي مخاوف قوية للغاية حيال الطريقة التي تعاملت بها مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة مع مساءلة ICANN لحقوق الإنسان.

أي شيء أكثر تقييدًا من

في إطار مهمتها وضمن عملياتها، سوف تلتزم ICANN باحترام ومراعاة حقوق الإنسان الأساسية، لاسيما ممارسة حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والقواعد الإجرائية.

غير مقبول.

3. ولا يحتوي المقترح بشكل واضح على تدابير للمساءلة بالنسبة لمديري نطاقات ccTLD.

وقد أكدت في تعليقاتي السابقة على سبب ضرورة ذلك ولازلت مقتنعًا بذلك

4. والسؤال عن ماهية الصلاحيات النظامية التي سوف يحدث بموجبها هذا النقل، وما الذي سيتم نقله في حقيقة الأمر وما الذي لن يتم نقله، لا يزال بلا إجابة.

ويجب الرد على ذلك لكي تتم أي عملية نقل للوظائف و/أو منطقة الجذر.

5. لقد علقت في السابق على العملية الخاصة بمجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة والتي أراها مخالفة لميثاقها وغير شاملة.

ومن ثم فإنني أجدد اعتراضاتي ضد العملية، من أجل السجل.

وللأسف يتوجب عليّ أن أوضح بأنه على الرغم من الأعضاء/المشاركين المتعددين الذين يطلبون الوقت الكافي من أجل النظر بشكل لائق في الإصدار النهائي من هذا المقترح قبل صياغة وجهات نظر الأقلية الخاصة بهم، إن

---

[5] تمت إزالة العبارة [...] يصل إلى النتيجة: "وفي رأيي، فإن وجود هذا المقترح سوف يمثل عائقًا قويًا للسلوك السيئ ومن ثم سوف يصبح أداة متوفرة ولكنها غير لازمة بشكل كبير". وهو ما لا أوافق عليه مطلقًا. بل العكس هو الصحيح.

[6] http://www.ntia.doc.gov/federal-register-notice/1998/statement-policy-management-internet-names-and-addresses

[7] https://www.icann.org/en/system/files/files/final-declaration-09jul15-en.pdf

وجدت، وحتى محقق الشكاوى الذي يعبر عن مخاوف حيال الإنصاف في هذا الصدد، فقد أتاح الرؤساء المشاركون أقل من 24 ساعة من أجل النظر في الوثيقة الكاملة والنهائية الجامدة. واستنادًا إلى النطاق الزمني الذي وجد المرء نفسه مقيدًا فيه بهذه الدقائق المعدودة، من الناحية العملية، لإضافة وجهات نظر الأقلية مثل هذه النقاط في المقترح.

وأنا أجد نفسي متفقًا مع نتائج البيان المثالي المقدم من فيل كوربين والذي أقر فيه في بداية شهر نوفمبر 2014:

سوف تكون نتيجة هذا الأسلوب المعيب كتالي، إذا أكملت مجموعة عمل المجتمعات-الإشراف عملها بحلول يوليو 2015، فسوف تخضع مجموعة عمل المجتمعات المتعددة لضغوط داخلية وخارجية مكثفة على المستوى المؤسسي والسياسي للموافقة على أنها قد "قامت بما يكفي" من أجل الوفاء بالمعيار المنخفض للغاية الذي أقره الميثاق لآليات مسار العمل 1، بالإضافة إلى قرارات حول جميع الأعمال المتبقية المؤجلة لوقت لاحق.

كما أنني متخوف من أنه قد يكون على صواب في القول:

لكن بمجرد أن تتم عملية النقل سوف تنتهي الأهمية الملحق، وقد يتهاوى تماسك المجتمع، ولن تبقى الرافعة ذات الصلة بـ IANA. وحتى إن ظهرت توصيات جديرة بالاهتمام بعد عملية النقل، فسوف يحتفظ مجلس الإدارة بالصلاحية المطلقة في رفض أي وجميع ذلك من خلال العناد. ومن ثم، فإن فرصة تاريخية وهامة من الناحية الحيوية لمساءلة دائمة ومفيدة لـ ICANN يمكن أن تتبدد ما لم يتم النظر في هذا الميثاق أبعد من ذلك بالإضافة إلى تقويته قبل الاعتماد النهائي وبدء أعمال مجموعة عمل المجتمعات المتعددة.

وفي ظلل هذا الاعتراض، يتبين لنا أن ذلك المقترح لا يحظى بالإجماع الكامل وأنا هذه الآراء الخاصة بالأقلية بحيث تتم إضافتها إلى المقترح حسب ما يقتضيه الميثاق.

وأنا أهيب بمديري نطاقات ccTLD رفض هذا المقترح وأن لا توافق NTIA عليه كما هو.

سيباستيان باتشوليه
عضو مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة (بتعيين من ALAC)

لتحقيق والوصول إلى ICANN معتمدة ومتنوعة ومنفتحة وشفافة وتلتزم بأصحاب المصلحة المتعددين بما يحقق الثقة

حيث إن الوقت قصير، فهذا تقرير فردي للأقلية المعارضة (آملين أن يعكس وجهة نظر بعض من المشاركين في مجتمع At-Large والمستخدمين النهائيين).

اسمحوا لي أن أبدأ أولاً بإقراري بالعديد من التحسينات في هذا الإصدار الجديد للتقرير الخاص بمجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة بحيث يخضع لفترة ثانية من التعليقات.

لكنني لا زلت بحاجة للاقتناع بأن بعض المقترحات لا تضع المنظمة تحت الخطر.

- وفي ظل مخاطر التعصب: من الصعب جدًا إن لم يكن مستحيلاً تطور المؤسسة في عالم سريع التطور.
- وفي خطر الركود: العديد من العمليات وهيئات اتخاذ القرار، يجب أن توضع في الاعتبار مع عدم توافر ما يكفي من الأشخاص.
- في خطر عدم الخضوع لقواعد حاكمة: لنتناول 3 مجموعات - المجتمع - مجلس الإدارة - فريق العمل - شخص يحاول تغيير السرعة، وواحد يرغب في استخدام المكابح وواحد يرغب في الإسراع.

صلاحيات المجتمع

1. **إعادة النظر/رفض الموازنة أو الإستراتيجية/خطط التشغيل**
غير متوافقة مع التخطيط لتطوير الميزانيات (أو الخطط الإستراتيجية والتشغيلية). يجب أن يكون الحل مبني على الإجماع خلال عملية وضع الميزانية، قبل المناقشات والقرارات الخاصة بمجلس الإدارة.
يمكن أن يكون أحد الحلول المقدمة لمشاركة أفضل للمجتمع في إعداد الميزانية (والحسابات) على سبيل المثال، في نشر جميع البيانات المالية للمنظمة في **بيانات مفتوحة**.
2. **إعادة النظر في/رفض التغييرات المقترحة على اللوائح الداخلية "القياسية" لمؤسسة ICANN**

3. **اعتماد التغييرات المقترحة على اللوائح الداخلية "الأساسية"**
يجب أن تقسم النظام الأساسي لـ ICANN (اللائحة الداخلية) إلى 3 أجزاء
   1. الأنظمة الجوهرية (توثيق بفهم من المجتمع).
   2. الأنظمة الأساسية (توثيق بملاحظة من المجتمع).
   3. المواد التأسيسية التي يجب أن توضع في وثيقة تشغيلية (اتفاقية مباشرة بين مجلس الإدارة وفريق العمل واللجان الاستشارية أو منظمات الدعم المعنية).
4. **إقالة المديرين الأفراد في ICANN**
إقالة أي عضو في مجلس الإدارة، من خلال مجموعته الانتخابية، بسبب عدم الاتفاق، يتعارض مع استقلاليته/استقلاليتها.
5. **استعادة مجلس إدارة ICANN بالكامل**

أ) العملية معقدة للغاية وسوف تعرض المؤسسة للخطر من خلال
   أ. **تشتيت** جزء من وقت المشاركين وفريق العمل بدلاً من إحراز تقدم في الأعمال ذات الصلة بوظائف ICANN.
   ب. إمكانية **الاستحواذ** من جانب مجموعة واحدة (لجنة ترشيح واحدة سوف تقوم باختيار نصف مجلس الإدارة في عملية واحدة - فريق العمل من أصحاب المعرفة والخبرات الطويلة)

ب) **مقترح بديل**
   أ. خلال عام محدد سوف يكون المجتمع قادرًا على إقالة ما يصل إلى **7 أعضاء من مجلس الإدارة**.
   ب. وعدد 7 المقترح سوف يسمح بإبقاء 9 أعضاء يمكنهم أن يظلوا مسئولين عن الأعمال اليومية إلى أن يتم انتخاب سبعة أعضاء جدد.
   ج. ومع الانتخاب السنوي لعدد 5 أعضاء، فذلك يصل بالعدد إلى 12 عضوًا يمكن تغييرهم كل عام.

إدوارد موريس
مشارك في مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة

القسم: 6.2

تم تأسيس منظمات الدعم واللجان الاستشارية من أجل أغراض مختلفة وتكميلية: تم إنشاء منظمات الدعم مجتمعة من أجل إقرار السياسات في سائر مساحة أسماء النطاقات. وقد تم تأسيس اللجان الاستشارية، في جانب منها، من أجل النظر في النصائح وتقديمها حول السياسات التي تضعها منظمات الدعم. وحيث تم إنشاء هذه الهياكل لكل تكون مكملة وليس متنافسة، تسم السماح للكيانات بالمشاركة في كل من منظمات الدعم واللجان الاستشارية وممارسة الصلاحيات فيها.

وتوفر بعض المقترحات حقوق للتصويت في آلية المجتمع لكل من منظمات الدعم واللجان الاستشارية. وفي حالة قبول ذلك، فسوف يتيح للكيانات ذات العضوية في العديد من منظمات الدعم / اللجان الاستشارية قوة تصويت مضاعفة في آلية المجتمع بما يخالف المبدأ القانوني الديمقراطي المقبول قبولاً عامًا المتمثل في "شخص واحد، صوت واحد". ولتصحيح هذا الخلل، يجب تضمين الصياغة التالية في أي مقترح يعرض حقوق تصويت لكل من منظمات الدعم واللجان الاستشارية:

يجوز للكيانات ذات العضوية في العديد من منظمات الدعم و/أو اللجان الاستشارية فقط ممارسة حقوق التصويت بالنسبة للمشكلات التي تتعلق أو ترتبط مباشرة بآلية المجتمع في واحدة من منظمات الدعم أو اللجان الاستشارية تلك.

القسم: 6.2

هذا البيان يتعارض مع معيار العتبة المقترح الذي لا يحسب أية أصوات، وأي امتناع عن التصويت وعدم المشاركة على الإطلاق في عمليات التصويت. وهذا المعيار يؤدي في حقيقة الأمر إلى التخلص من البيان الإيجابي بأن الامتناع: أي أنه بعد النظر في المسألة المطروحة، فإن المناصر لا يرغب في دعم المقترح حتى الآن ولا يرغب في إعاقة من يقومون بذلك. ويجب أن يتاح هذا الخيار الإيجابي الخاص بالتصويت لجميع المجموعات المشاركة في آلية المجتمع. ولا يجب في حقيقة الأمر أن يتعادل مع الاعتراض على أي مقترح، ليس هذا هو المطلوب. فقد يثبت خيار الامتناع قيمة خاصة بالنسبة للمشكلات التي، على الرغم من أهميتها، لا تؤثر على جزء صغير من المجتمع. وقد تم اقتراح المعيار التالي:

يجب أن تكون العتبة مستندة إلى عدد الأصوات الموافقة مقارنة بالعدد التجميعي للأصوات المعترضة والأصوات المحتملة لغير المشاركين. ويجب معاملة حالات الامتناع بعدم عدها في خانة الموافقات أو الاعتراضات، ولا يجب أن يعتد بها عن تحديد ما إذا كانت العتبة قد تم الوفاء بها أم لا.